وحصر مشاركتها في تحقيق امكانية قيام حوار مباشر بين اسرائيل وطرف عربي قادر وراغب في التفاوض مع الكيان الصهيوني. وفي الواقع، تعتبر الحكومة الاميركية المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية المباشرة هدفها الأول والاخير ودافعها الوحيد الذي يدعوها الى المشاركة في الاتصالات والتحركات الجارية بشأن ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. ولذلك قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ان هدف اميركا هو المفاوضات المباشرة وايجاد الشريك الاردني ـ الفلسطيني القادر على التفاوض مع اسرائيل. ومن هذا المنطلق نقيّم امكان اجتماعنا بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك، ونوعية الاسماء التي يمكن ان تشارك في ذلك الوفد ... ولذا، فاننا نشجع، وسنساهم في، كل جهد يؤدي الى المفاوضات المباشرة، ونقاوم كل تحرك يتعارض مع تحقيق هذا الهدف».

وبسبب تباعد وجهات نظر الاطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ما يختص بطبيعة ومكونات وشروط ومراحل الحل السلمي، فانه ليس من المتوقع نجاح تلك الاطراف في ايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية في الظروف الراهنة، بل من المؤكد فشلها حتى في تقريب وجهات نظر ومواقف الاطراف المختلفة. وعلى سبيل المثال، يقوم الحل الذي تتحدث عنه اكثر القوى الاسرائيلية، اعتدالاً، على ما يلي:

١ ـ استمرار التمسك بمدينة القدس، موحدة، وعاصمة لاسرائيل.

٢ ـ استمرار التمسك باراضي الضفة الغربية التي اقيمت عليها اكثر من ١٥٠ مستوطنة، تبلغ مساحتها حوالى ٢٥ بالمئة من مجموع اراضي الضفة مع استمرار خضوعها للقوانين الاسرائيلية.

٣ ـ استمرار تواجد القوات العسكرية الاسرائيلية في المناطق الاستراتيجية وعلى الجبال والتلال المطلة على المدن والطرق الرئيسة.

٤ ـ اقامة الترتيبات السياسية المقترحة مع الاردن دون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو التفاوض مع ممثليه الشرعيين.

ومثل هذا التصور للحل الاسرائيلي المقترح يعتبر حلاً مرفوضاً من قبل الاطراف العربية كافة، بمن فيها الطرف المصري، الذي وقّع على اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل.

أما بالنسبة الى الجانب العربي، فان الحل الذي توحي اكثر القوى العربية، اعتدالاً، بالاستعداد لقبوله يقوم على ما يلي:

١ ـ انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧، مع امكانية اجراء بعض التعديلات على الحدود، بشرط ان تكون تلك التعديلات طفيفة وعلى كلا الجانبين.

٢ ـ عودة السيادة العربية الى القدس الشرقية، وايجاد ترتيبات خاصة تسمح لليهود بزيارة الاماكن المقدسة.

٣ ـ اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يسمح بسيطرتهم على شؤونهم الادارية والاقتصادية وموارد بلادهم الطبيعية، وبحيث يؤدي، بعد فترة انتقالية محددة، الى قيام الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره دون تدخل من القوى الخارجية.

ومثل هذا التصور للحل العربي المقترح، والذي يمثل أقصى التنازلات العربية في الظروف الراهنة، يعتبر مرفوضاً من قبل غالبية الاسرائيليين والقوى السياسية الاسرائيلية المنظمة، بمن في ذلك عيزر وايزمان الذي يشار اليه على انه اكثر الشخصيات السياسية في